أكدت أن المسحات هي التي ستحدد مصيرها

مصادر نيابية : جلسة استجواب الخالد تحت رحمة «كورونا»

■ في حالة تزايد عدد إصابات «كوفيد - 19» بين النواب فإن الجلسة ستفقد النصاب

سمو الشيخ صباح الخالد

مجلس الأمة

■ الجلسة تحتوي على استجوابي رئيس الوزراء وعدد من القضايا التي تحتاج إلى حلول

بعد وصول حصيلة النواب المصابين بفيروس كورونا المستجد إلى 10 نواب هم عبدالوهاب البابطين، وسعدون حماد، وعادل الدمخي، ومحمد الدلال، وفيصل الكندري، وصفاء الهاشم، ويوسف الفضالة، ومبارك الحجرف، وخالد العتيبي ،وسعود الشويعر ، أكدت مصادر نيابية مطلعة أن جلسة الغد ، والتي سيتصدرها استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد أصبحت مرهونة بمسحات النواب التي أجروها أمس ، وستظهر نتيجتها اليوم.

وقالت المصادر إنه في حالة تزايد عدد إصابات كورونا بين النواب ، فإن الجلسة ستفقد النصاب ، ومن ثم سيصبح استجواب رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد في مهب الريح .

ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 18 بندًا.

ويستهل المجلس جلسته ببنود التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة والعرائض والشكاوى، وبند الأسئلة.

وينظر المجلس في الاستجوابين المقدمين من كل من النائب د. عبدالكريم الكندري، والنائب الحميدي السبيعي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

ومدرج على الجدول عدد من تقارير اللجان وطلبات المناقشة ولجان التحقيق وغيرها.

وكان النائب د.عبدالكريم الكندري قد قدم استجوابا لسمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد جاء في 3 محاور.

المحور الأول سوء إدارة الحكومة لأزمة فيروس كورونا المستجد.

المحور الثاني: السياسة العامة للحكومة بشأن العجز المالي.

المحور الثالث: انتهاك المادة 39 من الدستور.

على صعيد متصل كان النائب الحميدي السبيعي أيضاً قد قدم لسمو رئيس مجلس الوزراء استجواباً من محورين .

المحور الأول: التهاون والتراخي في حماية الثروة النفطية وعدم محاسبة المتجاوزين على المال العام وتجاهل تقارير مجلس الأمة وديوان المحاسبة.

المحور الثاني: الاستمرار بنهج الحكومة السابقة وعدم معالجة تجاوزاتها ومساسها بحق المواطنة.

عبدالكريم الكندري

الحميدي السبيعي

طلبا فيه أيضاً تحديدًا دقيقًا وواضحًا لمفهوم « الجريمة المخلة بالشرف والأمانة»

الدلال والشاهين يتقدمان باقتراح برغبة بشأن الإعداد للانتخابات البرلمانية في ظل « كورونا»

■ قيام مجلس الوزراء بإعداد خطة متكاملة بشأن الانتخابات القادمة يراعى فيها متطلبات الشفافية والحوكمة والنزاهة

محمد الدلال

أسامة الشاهين

■ تخصيص قناة يتم من خلالها دعوة المرشحين لعرض رؤاهم وبرامجهم وسيرتهم الذاتية بالتنسيق مع «الإعلام»

■ قيام كل من «الداخلية» بالاتفاق والتنسيق مع «نزاهة» بتشكيل فرق عمل لمتابعة الانتخابات ميدانيًّا

■ إعداد مراكز أو وحدات صحية متنقلة أمام مقر كل مركز اقتراع يباشر تقديم الخدمات الصحية في أيام التصويت

أعلن النائبان محمد الدلال وأسامة الشاهين تقديمهما اقتراحًا برغبة بشأن الإعداد للانتخابات البرلمانية القادمة في ظل وباء كورونا، جاء في نصه:

إن إجراء الانتخابات البرلمانية من أهم صور وقواعد الديمقراطية، وتعد ممارسة كل ناخبة وناخب عملية اختيار المرشح المناسب لعضوية مجلس الأمة من خلال تقييم أدائه ومعرفة مؤهلاته وتبيان مواقفه ومن ثم التصويت له، من أهم الحقوق التي كفلها الدستور الكويتي، أكدتها المواثيق الدولية للحقوق السياسية والمدنية.

كما أن ممارسة الاختيار الانتخابي تصل إلى مرحلة الواجب الوطني، نظرًا لأهمية وخطورة الدور الذي يمارسه عضو مجلس الأمة تشريعيًّا ورقابيًّا، الأمر الذي يتطلب معه حسن الاختيار لمن يمثل الأمة في القرارات والأولويات الوطنية والمصيرية.

وتعد العملية الانتخابية متعددة الأوجه فهي تشمل الناخبين والمرشحين والعاملين مع المرشحين والقضاء في إشرافه والداخلية في التنظيم والرقابة والإعلام في التوجيه الإيجابي والديمقراطي ورقابة ومتابعة مؤسسات المجتمع المدني ... إلخ.

الأمر الذي يتطلب معه أن يعد للانتخابات الإعداد الجيد والمتمكن خاصة في ظل استمرار انتشار وباء فيروس كورونا الذي سيقف حائلًا أمام التقاء الناخبين مع المرشحين أو عقد الندوات الجماهيرية أو التزاور والالتقاء في الدواوين والمنتديات الخاصة أو العامة أو غيره من الممارسات المعتادة في الانتخابات.

كما أن يوم الاقتراع يعد من الأيام الذي يتطلب معه عناية خاصة به في ظل انتشار وباء فايروس كورونا، واحتمالية قيام تحديات ميدانية وعملية وطبية عند ممارسة الاقتراع في ذلك اليوم.

وبناء عليه فإنه يستوجب التفكير بآليات ونظم جديدة ومبتكرة وفاعلة تساهم في إنجاح الممارسة الديمقراطية، وفي ذات الوقت تراعي الاعتبارات الصحية والطبية وسلامة المواطنين والناخبين، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي لعرضه على مجلس الأمة:

1- قيام مجلس الوزراء بإعداد خطة متكاملة بشأن الانتخابات القادمة يراعى فيها متطلبات شفافية وحوكمة ونزاهة الانتخابات، وكذلك تراعى الأوضاع الصحية في ظل انتشار وباء فيروس كورونا ومدى قدرة الناخبين والمرشحين بأداء أدوارهم، وكذلك قدرة الجهات الحكومية والمجتمع المدني على تحقيق ذلك .

2- قيام مجلس الأمة والحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن الانتخابات الحالي مراعاة للظروف الخاصة بانتشار وباء كورونا وتطويرًا للعملية الانتخابية ومن أمثلة ذلك:

– تعديل المادة (2) من قانون الانتخابات حيث يتطلب تحديدًا دقيقًا وواضحًا لمفهوم " الجريمة المخلة بالشرف والأمانة " وهو أحد شروط الحرمان من الانتخاب لما أثاره هذا المفهوم من مشاكل ولغط وعدم استقرار قانوني عليه، وهو الأمر الذي حال دون مشاركة عدد كبير من الناخبين والمرشحين بسبب صدور أحكام قضائية في مسائل لا تدخل ضمن عملية الإخلال بالشرف والأمانة، وقد يكون الخيار الثاني إلغاء هذه العبارة والاكتفاء بما ورد في باقي الجملة من تحديد لجرائم محددة .

– دراسة تعديل المادة (31) من قانون الانتخابات والتي تنص على أن موعد عملية الانتخاب حصرية من الساعة 08:00 صباحًا حتى الساعة 08:00 مساءً، بشكل يضمن مزيدًا من التباعد البدني وعدم التزاحم بساعات معينة، مع تعديل المواد المرتبطة كالمادة (35) من القانون وغيرها، دون إخلال بالإشراف القضائي وحق المرشحين وممثليهم بالرقابة والمتابعة اللصيقة.

– يقترح تعديل المادة (31) مكررًا من قانون الانتخابات المتعلقة بالدعاية الانتخابية للمرشحين بإضافة صور أخرى تكفلها الدولة لدعم الدعاية الانتخابية للمرشحين، ومن صور ذلك التنسيق مع وزارة الإعلام – سبق تطبيقه ولكنه ليس بالقانون – لتخصيص قناة يتم من خلالها دعوة المرشحين لعرض رؤاهم وبرامجهم وسيرتهم الذاتية.

ومن صور ذلك الطلب من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إعداد برنامج إلكتروني خاص للانتخابات يعرض معلومات وبيانات عن الرشحين ورؤاهم وأطروحاتهم، وبالتالي الإضافة المقترحة " التنسيق مع كافة أجهزة الدولة لإنجاح العملية الانتخابية" .

– تعدل المواد (34 و35 و36 و36 مكررًا) من قانون الانتخابات على نحو يكفل إلزامية وجود مندوب أو أكثر، يتم اختياره بالاتفاق بين مندوبي المرشحين لمشاركة اللجنة في عملية الانتخاب والفرز لاحقًا – بعض اللجان الانتخابية في انتخابات سابقة تقوم بذلك ولجان أخرى لا تقوم بذلك! مما يتطلب توحيد الممارسة تعزيزًا للشفافية والممارسة الديمقراطية – كما يتطلب أن يكون الفرز علنيًّا بإطلاع كافة المندوبين المتواجدين في قاعة الفرز على ورقة الانتخاب لكل مقترع دعمًا للشفافية في العملية الانتخابية.

3 – قيام مجلس الأمة والحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وذلك لما ثبت من قصور بين وتعاظم لمشاكل سياسية واجتماعية بسبب قانون الدوائر الحالي (الصوت الواحد)، وذلك باتجاه قانون انتخابات جديد يكفل تمثيلًا أفضل لممثلي الأمه قائمًا على معايير العدالة والكفاءة .

4 – قيام وزارة الداخلية بإصدار دليل إرشادي لكل خطوات العملية الانتخابية العملية والقانونية بظل انتشار وباء فيروس كورونا، وما يحتاجه الناخبون والمرشحون خاصة، ويتم التنسيق مع وزارة الصحة في إعداد الدليل مع أهمية نشره على أكبر نطاق إعلاميًّا وميدانيًّا وإلكترونيًّا .

5 – قيام كل من وزارة الداخلية بالاتفاق والتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بتشكيل فرق عمل لمتابعة الانتخابات ميدانيًّا، وبالأخص فيما يتعلق بمكافحة الفساد الانتخابي.

– الحزم في مواجهة كافة الجرائم المرتبطة بالعملية الانتخابية ميدانيًّا وبالأخص جريمة الرشوة أو جريمة نقل القيود دون وجه حق وكافة ما ورد من جرائم في المواد (43 و44 و45) من قانون الانتخابات وكذلك الجرائم المسطرة في المادة (22) من القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وبالأخص الجرائم ذات الارتباط بالعملية الانتخابية .

– قيام كل من وزارة الداخلية من ناحية والهيئة العامة لمكافحة الفساد من ناحية أخرى باعتماد إجراءات تضمن سهولة وسرعة إبلاغ الأجهزة الحكومية المختصة عن أية مخالفات أو جرائم انتخابية (خط اتصال ساخن وموقع على برامج التواصل الاجتماعي وبريد إلكتروني... إلخ) بهدف مواجهة جرائم الانتخابات ودعم مواجهتها.

– قيام كل من الهيئة العامة لمكافحة الفساد وكذلك وزارة الداخلية ووزارة الإعلام بعمل أنشطة مشتركة أو منفصلة بشأن أهمية نزاهة العملية الانتخابية وتوعية بأهمية ودور مجلس الأمة وأهمية مواجهة الجرائم الانتخابية.

– قيام وزارة الداخلية بتقديم خدمات إلكترونية للناخبين بشأن استخراج شهادات الجنسية أو أية خدمات أخرى مطلوبة في العملية الانتخابية .

6 – قيام وزارة الصحة العامة:

– إعداد دليل إرشادي طبي صحي مرتبط بالعملية الانتخابية ويوم الاقتراع يوزع على الجميع إعلاميًّا وميدانيًّا وإلكترونيًّا .

– إعداد مراكز أو وحدات صحية متنقله وبالأخص أمام مقر كل مركز اقتراع يباشر تقديم الخدمات الصحية في أيام الاقتراع وفي حال الاشتباه بإصابة أحد الناخبين يتم الاقتراع للمشتبه به في لجنة انتخابية خاصة معدة طبيًّا وصحياً لذلك .

– يتطلب أن يتم التنسيق مع القضاء والداخلية بشأن إجراءات يوم الإقتراع (التعقيم، أهمية لبس الكمامات والقفازات، التباعد البدني وعدم التزاحم) لجميع العاملين والمشاركين والناخبين .

– إقامة دورات إسعاف وطوارئ طبية لعدد من المتطوعين الداعمين للدور الصحي والوقائي لوزارة الصحة أثناء العملية الانتخابية.

–7 قيام وزارة الشؤون بإشراك المجتمع المدني في الإشراف والرقابة والتوجيه العام في العملية الانتخابية، لإبراز الصور الحضارية والإيجابية للديمقراطية الكويتية ولتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية ولدعم الجهود الحكومية في إنجاح العملية الانتخابية.

وكان النائب أسامة الشاهين قد أعلن عن تقدمه والنائب محمد الدلال باقتراح برغبة يتضمن القيام بإجراءات استثنائية لتنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة بما يوفر الحماية للمشاركين في عملية الاقتراع في ظل انتشار فيروس كورونا . وقال الشاهين في تصريح بمجلس الأمة امس إن إجراء الانتخابات في هذا التوقيت بكل شفافية ونزاهة وفي ظل الظرف الصحي الحالي يتطلب الكثير من الحيطة والحذر، واصفًا تلك الانتخابات بـ "الاستثنائية" .

وأضاف أن هذا الاقتراح برغبة مفصل ويحوي العديد من الاقتراحات التفصيلية من بينها ضرورة تعديل مادة في قانون الانتخابات تتعلق بتعديل وقت الاقتراع من الثامنة صباحًا حتى الثامنة مساء، مشددًا على ضرورة مد العملية الانتخابية لساعات أطول. وأشار إلى أنه من ضمن هذه التعديلات وجود أربع مدارس في كل منطقه بدلًا من مدرستين بالإضافة إلى زيادة عدد اللجان الفرعية للاقتراع من عشر لجان إلى عشرين لجنة.

وأكد ضرورة مشاركة وزارة الإعلام بمساحة إعلانية أكبر للمرشحين وتقنينها وتعميمها لفترات أكبر عبر تلفزيون الكويت والإذاعة والقنوات الخاصة لأن الناخب في هذه العملية لن يعتمد على الدواوين والندوات الجماهيرية حتى يكون اطلاع الناخبين والناخبات أكبر.

ولفت إلى أن من بين النقاط التي تضمنها الاقتراح تشكيل فرق ميدانية من جمعية الشفافية وهيئة مكافحة الفساد ووزارة الداخلية لضبط العملية الانتخابية وضبط حالات الجرائم الانتخابية وتسخير خط ساخن وميسر للمواطنين للتبليغ عن جرائم الرشوة وشراء الأصوات وغيرها.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك إلزامية بوجود مندوبين للمرشحين في اللجان الفرعية، حيث لوحظ في العملية الانتخابية السابقة أن عملية الفرز تمت من دون وجود بعض المندوبين.

وأكد الشاهين أن تلك الاقتراحات التفصيلية والتعديلات التشريعية تأتي كضمانة للتباعد الجسدي وعدم وجود تزاحم خلال إجراء الانتخابات وسلامة للعاملين والمشرفين على عملية الاقتراع والناخبين.